الصباح الاقتصادية
12
العدد 3164 - السنة الحادية عشرة
الأربعاء 2 محرم 1440 - الموافق 12 سبتمبر 2018
Wednesday 12 September 2018 - No.3164 - 11 th Year

«المركزي» يصدر تقريره الاقتصادي السادس والأربعون

الهاشل: إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية حقق نموًا 5.0 في المئة خلال 2017

- معدل نمو إجمالي عدد السكان في الكويت 2.0 في المئة مع نهاية 2017
- قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة تنخفض إلى 39769.3 مليون دينار خلال العام الماضي

محمد الهاشل

انفوجرافيك بياني توضيحي

- استمرار محافظة سعر صرف الدينار على استقراره النسبي مقابل العملات الرئيسية خلال 2017
- الفائض المحقق في الميزان السلعي شهد ارتفاعًا 1871.0 مليون دينار ونسبته 31.7 في المئة

اصدر بنك الكويت المركزي تقريره الاقتصادي لعام 2017، واوضح الدكتور محمد يوسف الهاشل محافظ البنك المركزي في تصريح صحفي بهذه المناسبة ان هذا التقرير هو الإصدار السادس والأربعون من سلسلة يُعدّها ويُصدرها بنك الكويت المركزي، ويتضمن التقرير احدث البيانات والإحصاءات المتاحة المتعلقة بمختلف جوانب الاداء الاقتصادي لدولة الكويت خلال العام المذكور ضمن ستة اجزاء، بحيث يتناول كل منها موضوعًا رئيسيًا بالقدر المناسب من الشمول.

وبيّن المحافظ ان التقرير الاقتصادي تناول في جزئه الأول الاتجاهات الرئيسية لأداء الاقتصاد الكويتي خلال عام 2017، وذلك من واقع البيانات والإحصاءات المتاحة عن كل من الحسابات القومية، والأسعار المحلية، والسكان والقوى العاملة. وفي هذا الإطار، تشير الإحصاءات المتوافرة إلى نمو القيمة المضافة بالأسعار الثابتة من مجموع القطاعات غير النفطية خلال عام 2017 بنحو 704.8 مليون دينار وبمعدل 3.3% لتصل إلى نحو 22295 مليون دينار، مقابل نحو 21590.2 مليونًا خلال عام 2016. من جانب آخر، تراجعت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في مجموع القطاعات النفطية بنحو 1942.6 مليون دينار وبمعدل 8.1% لتصل إلى نحو 22097.9 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل نحو 24040.5 مليونًا للعام السابق. وفي محصلة تلك التطورات، انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لتصل إلى نحو 39769.3 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل نحو 40942.9 مليونًا للعام السابق، ما يُمثل تراجعًا قيمته 1173.6 مليونًا ومعدله 2.9%. من جانب آخر، سجل معدل التضخم في دولة الكويت مُقاسًا بالتغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك تباطؤًا خلال عام 2017 ليبلغ نحو 1.5% مقابل نحو 3.5% خلال العام السابق. وعلى صعيد تطورات أعداد السكان والقوى العاملة في دولة الكويت، تشير الإحصاءات المتوافرة إلى أن معدل نمو إجمالي عدد السكان في دولة الكويت قد بلغ نحو 2.0% في نهاية عام 2017 مقارنة بنمو معدله 4.1% لعام 2016، ليصل بذلك إجمالي عدد السكان في نهاية عام 2017 إلى نحو 4.5 ملايين نسمة مقابل نحو 4.4 ملايين في نهاية عام 2016. ومن جهة أخرى، شهد إجمالي القوى العاملة انخفاضا طفيفا بنحو 0.02% في عام 2017 مقارنة بنمو معدله نحو 5.1% لعام 2016، ليصل ذلك الإجمالي إلى نحو 2.705 مليونًا مقارنة بنحو 2.706 مليونًا في نهاية العام السابق ويُعزى ذلك إلى انخفاض معدل نمو أعداد القوى العاملة الكويتية بنحو 9.2% وتباطؤ معدل نمو أعداد القوى العاملة غير الكويتية بنحو 1.8% لعام 2017.

وأشار المحافظ إلى أن الجزء الثاني من التقرير قد استعرض التطورات النقدية والمصرفية الرئيسية ونشاط بنك الكويت المركزي في مجالي السياسة النقدية والرقابة المصرفية. وفي هذا الصدد، تشير البيانات إلى استمرار محافظة سعر صرف الدينار الكويتي على استقراره النسبي مقابل العملات الرئيسية خلال عام 2017، وذلك في إطار نظام سعر الصرف القائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات أهم الشركاء التجاريين والماليين لدولة الكويت، حيث تشير تلك البيانات إلى أن تحركات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي قد انحصرت ضمن هوامش ضيقة نسبيًا خلال عام 2017 مقارنة بمعدلات تغير سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى. ومن جانب آخر، تسارعت وتيرة النمو فيّ كل من عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) ليبلغ معدله نحو 3.8%. وأرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية ليبلغ معدله نحو 0.9% في نهاية عام 2017 مقارنة بنهاية العام السابق.

وتشير تطورات أرصدة التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية لمختلف القطاعات الاقتصادية إلى تباطؤ معدل نمو تلك الأرصدة ليبلغ نحو 3.2% في نهاية عام 2017. وفي ظل استمرار الزيادة في مستويات أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية خلال السنة الميلادية 2017، فقد أجرى بنك الكويت المركزي زيادة واحدة في سعر الخصم لديه بمقدار 0.25 نقطة مئوية في شهر مارس 2017 ليصل إلى 2.75%. أما على صعيد التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية، فقد استمرت خلال العام المذكور جهود بنك الكويت المركزي في مجال الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي الرامية إلى تعزيز متانة وحدات ذلك القطاع وترسيخ أجواء الاستقرار المالي، وذلك من خلال تكثيف الجهود الإشرافية والرقابية على وحدات القطاع المالي المحلي على النحو الذي يرفع قدرة القطاع على القيام بدوره في الاقتصاد الوطني.

ويتابع التقرير الاقتصادي في الجزء الثالث تطور المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي في ضوء ما تبرزه البيانات المالية المجمّعة لمختلف مجموعات الوحدات المصرفية والمالية من بنوك محلية، وشركات استثمار وشركات صرافة، وذلك للوقوف على بعض جوانب النمو والأداء واتجاهات تلك المؤشرات وتأثيراتها على الأوضاع المالية لمجموعات تلك الوحدات. وفي هذا السياق، حقق إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية نموًا بلغ معدله نحو 5.0% في نهاية عام 2017 مقارنة بمستواه المسجل في نهاية العام السابق، وكذلك ارتفع إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي والخاضعة لرقابته بمعدل 12.1%، في حين تراجع إجمالي الميزانية المجمّعة لشركات الاستثمار المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي بمعدل 10.6% في نهاية العام المذكور عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.

وأشار المحافظ إلى أن الجزء الرابع من التقرير الاقتصادي يتناول تطورات أوضاع المالية العامة، حيث سجلت الموازنة العامة خلال السنة المالية 2017/16 عجزًا فعليًا بلغت قيمته نحو 4608.4 مليون دينار مقابل عجز فعلي بلغت قيمته نحو 4612 مليون دينار للسنة المالية السابقة، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

ويستعرض الجزء الخامس من التقرير تطورات أوضاع العلاقات التجارية والمالية لدولة الكويت مع الاقتصادات الأخرى، وذلك كما تعكسها إحصاءات التجارة الخارجية وميزان مدفوعات دولة الكويت خلال عام 2017، حيث شهد الفائض المحقق في الميزان السلعي ارتفاعًا بما قيمته 1871.0 مليون دينار ونسبته 31.7%. ويُعزى ذلك في الأساس إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية على إثر الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط في الأسواق العالمية. وبذلك سجل الحساب الجاري فائضًا بلغت قيمته نحو 2151.8 مليون دينار خلال عام 2017 مقابل عجز تقدر قيمته بنحو 1528.2 مليون دينار خلال العام السابق. وقد حقق الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت لعام 2017 فائضًا كليًا بلغت قيمته نحو 569.2 مليون دينار.

وأخيرًا، أشار المحافظ إلى أن الجزء السادس من التقرير يرصد تطورات النشاط في أداء بورصة الكويت خلال عام 2017، وفي هذا الإطار حققت مؤشرات التداول الرئيسية (قيمة الأسهم المتداولة وكميتها) ارتفاعًا في نهاية عام 2017 بنسبة 98.67% و65.65% على الترتيب مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية العام السابق. أما المؤشر العام للأسعار، فقد أقفل على ارتفاع بنسبة 11.48% في نهاية عام 2017 مقارنة بنهاية العام السابق، وكذلك سجّل المؤشر الوزني ارتفاعًا بنحو 5.61% في نهاية عام 2017 مقارنة بإقفال نهاية العام السابق. وسجّلت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة ارتفاعًا نسبته 4.67% في نهاية العام المذكور مقارنة بنهاية العام السابق. واختتم الدكتور محمد يوسف الهاشل محافظ بنك الكويت المركزي تصريحه بالإشارة إلى انه يمكن الحصول على نسخة من التقرير الاقتصادي لعام 2017 من خلال موقع بنك الكويت المركزي على شبكة الإنترنت.

«موديز»: زيادة رأس مال «برقان» تدعم استئناف إستراتيجية نمو الأصول

وكالة موديز للتصنيفات الائتمانية

قالت وكالة موديز للتصنيفات الائتمانية إن زيادة رأس مال بنك برقان، المدرج بالبورصة الكويتية، من خلال إصدار رأس المال الجديد إلى جانب الأرباح المحتجزة مستقبلياً ستمكن البنك من استئناف استراتيجية نمو أصوله، متوقعة أن تكون مؤشرات رأسمال البنك أقل من نظرائه محلياً.

وأضافت الوكالة وفق مذكرة بحثية ، أن زيادة رأسمال البنك التي ستتم من خلال اكتتاب خاص بعد حصوله على موافقة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال، ستتيح أمامه الاستفادة من الفرص الجديدة في قطاع أنشطة الأعمال.

وكان بنك برقان قد حدد تاريخ الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال بالفترة من 20 سبتمبر الحالي، وحتى 10 أكتوبر المقبل، كما حدد سعر الطرح عند 260 فلسا للسهم.

ومن المقرر زيادة رأس المال البنك من 225.9 مليون دينار، إلى 250 مليون دينار بعد الاكتتاب، حيث سيتم زيادة رأس المال من خلال إصدار نحو 240.58 مليون سهم جديد، التي تمثل 10.6% من رأسمال البنك المصدر والمدفوع الحالي

وأوضحت الوكالة أن الزيادة ستمثل أمرا إيجابيا للبنك من الناحية الائتمانية؛ حيث ستحسن من نسبة رأس المال الشريحة الأولى بمعدل 110 نقطة أساس، ما يجعلها أعلى بكثير من الحد الأدنى التنظيمي.

وسوف تتيح الزيادة بحسب الوكالة أمام برقان فرصة الاستفادة من الفرص التجارية الجديدة، سواء في الكويت أو المنطقة خلال الأشهر الـ 12 والـ 18 المقبلة.

ولفتت موديز أن رأس المال الجديد سيزيد من قاعدة رأسمال بنك برقان بـ 63 مليون دينار (207 مليون دولار)، إلى جانب رفع نسبة حقوق المساهمين في رأسمال الشريحة الأولى مبدئياً لـ12.1%.

ورجحت الوكالة مواصلة البنك توسعه بشكل انتقائي في الأسواق الخارجية، حيث مثلت الشركات التابعة في الخارج 37% من إجمالي قروض برقان، و40 من الإيرادات بنهاية يونيو 2018.

وحول مساهمة البنك في السوق التركي أشارت الوكالة إلى أن المؤشرات المالية للبنك معرّضة للتطورات السياسية والاقتصادية كما في تركيا التي تعد أكبر أسواق بنك برقان في الخارج، حيث يشكل 26% من إجمالي قروض برقان، و21% من الإيرادات وذلك بختام يونيو الماضي.

وكشفت الوكالة أن حقوق المساهمين في برقان تظل معرّولة عن التأثير المباشر لانخفاض قيمة الليرة التركية لأن البنك قام بتحويط استثماره في رأسمال بنك برقان إي إس تركيا والأرباح المحتجزة بالليرة التركية مقابل مكاسب أو خسائر إعادة تقييم الصرف الأجنبي بالكامل.

«التجاري» يختتم البرنامج التدريبي الصيفي لأبناء وأقارب موظفي البنك

لقطة جماعية في ختام الدورة التدريبية

اختتم البنك التجاري الكويتي البرنامج التدريبي الصيفي الذي كان البنك قد نظمه خلال شهري يوليو وأغسطس لأبناء وأقارب موظفي البنك والذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 22 عاما بغرض شغل أوقات فراغهم وإلحاقهم بالتدريب في فروع وإدارات البنك المختلفة.

وقد هدف البرنامج التدريبي الصيفي إلى معايشة الطالبات والطلبة لواقع الحياة المهنية عن طريق مشاركة موظفي البنك في تدريب ميداني وإنجاز بعض الأعمال المصرفية في بيئة العمل المصرفي التفاعلية مما ساهم في إكسابهم خبرات ومهارات جديدة من خلال التعامل مع العملاء والتدريب العملي المكثف.

وبمناسبة اختتام البرنامج التدريبي الصيفي، قال صادق عبدالله مدير عام قطاع الموارد البشرية بالوكالة في البنك التجاري الكويتي « أن البرنامج التدريبي الصيفي قد أتاح للطلبة المتدربين الفرصة للإطلاع على كيفية العمل في فروع البنك وإداراته المختلفة فضلاً عن تعريفهم بأساسيات العمل المصرفي من خلال حلقات تدريبية نظرية وعملية، منوها بأن تنظيم البنك لمثل هذه البرامج التدريبية يعكس التزام التجاري بالمسئولية الاجتماعية تجاه موظفيه وفئة الطلبة والطالبات الواعدة وكذلك دعمه لهم بتوفير الفرص التدريبية المناسبة لهم.

وعلى هامش توزيع شهادات حضور البرنامج والمكافأة الرمزية على المتدربين، عبر المتدربون عن سعادتهم بالمشاركة في البرنامج التدريبي الذي ساهم بشكل فعال في صقل مهاراتهم وتطوير خبراتهم العملية من خلال التدريب الميداني في فروع وإدارات البنك المختلفة.

والبنك التجاري الكويتي إذ يهنئ المتدربين على إتمام تدريبهم بنجاح، فإنه يؤكد على جهوده الرامية إلى بناء المستقبل معهم والتي تترجم على أرض الواقع من خلال البرامج التدريبية التي ينظمها البنك من أجل استقطابهم للعمل في البنك التجاري الكويتي بهدف خلق جيل واعد من المصرفيين الجدد.

«جراندويلد» تدشن أول سفينة لـ «نفط الكويت»

احتفلت كل من شركة نفط الكويت وشركة جراندويلد لبناء السفن بتدشين وإنزال السفينة الأولى للدعم البحري ضمن العقد الذي تم توقيعه لبناء 6 قوارب إرشاد و4 قوارب للطاقم لصالح شركة نفط الكويت، في مارس الماضي، على أن يتم الانتهاء من تسليم الـ9 سفن المتبقية في يونيو 2019.

وقد تم تدشين وإنزال أول القوارب الذي تم تصميمه خصيصا وفق المتطلبات الفنية التي تلبي احتياجات شركة نفط الكويت، قبل الموعد المحدد بأسبوعين من دون تأخير، وفق معايير هيئة التصنيف البريطانية "لويدز ريجستر" لضمان توفير أعلى معدلات الكفاءة والتشغيل والسلامة.

وقال مدير مجموعة العمليات البحرية في شركة نفط الكويت: "بأتي قرار شركة نفط الكويت ببناء 10 قوارب "للإرشاد والطاقم" في الوقت المناسب، إذ تشهد الأسواق العالمية تحسنا لأسعار البترول، وبالتالي فإن هذا التوسع في أسطول الشركة سيساعدها على استغلال الانتعاش القادم بأقصى درجة لتحقيق العوائد واستيعاب الطلب المتزايد على الطاقة".